4

MEMO

- الاقتصاد العراقي في مرحلة ما قبل **الأكتشاف** النفط واهم موارده الاقتصادية :-

يعد العراق من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و البشرية و أحد هذه الموارد هو النفط الخام ، لكن في المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط كان العراق يعتمد بشكل كبير كما اوضحنا سابقاً على الزراعة لما يمتاز به العراق من اراضي خصبة ووجود الانهار والمياه الجوفية التي ساعدت على قيام الزراعة فضلاً عن مناخه المعتدل نسبياً

حيث يقع العراق في الجنوب الغربي من آسيا ، في الشمال الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، اذ يحده من الشمال تركيا وسوريا والاردن والسعودية من الغرب و الكويت من الجنوب و ايران من الشرق تقدر مساحة العراق 438 الف كيلو متر مربع ، تمثل هذه المساحة يخطيها السهل الرسوبي المكون لحوض النهرين دجلة و الفرات ذات الارض الخصبة ، و الخمسين الآخرين يمثلان اراضي الهضبة الصحراوية مناخ العراق قاري يتصف فيه سقوط الامطار على فصل الشتاء و الخريف والربيع

١- الزراعة :-

و تقدر مساحة العراق الصالحة للزراعة بحوالي 26% من المساحة الكلية اي حوالي 46 مليون دونم ، كما ان نسبة الجزء المزروع من الارض الصالحة للزراعة هي حوالي 70% ، حيث تتعقد الزراعة على امطار في المناطق الشمالية و بصورة رئيسية و على ضفتي دجلة و الفرات وروافدها و فروعها في المنطقة الوسطى و الجنوبية .

أهم المحاصيل الزراعية الرئيسية المزروعة (الحنطة و الشعير و التمور و الرز و القطن و التبغ و الفواكه و الخضروات) .

٢- الموارد المعدنية :-

الى جانب النفط و الغاز فأن العراق غني بالكبريت و الفوسفات و الملح و حجر الكلس و الجبس و معادن غير فلزية اخرى ، اما الخامات المعادن الفلزية فيوجد الرصاص و الزنك و الحديد و النحاس و غيرها .

Scanned by TapScanner

5

MEMO

٣- الموارد البشرية (السكان) :

ازداد عدد السكان من 2.9 مليون نسمة عام 1927 الى 22.4 مليون نسمة عام 1998 وصولا الى 39.7 مليون نسمة عام 2019 ، وهذه الارقام تعكس سيادة الاعراف والتقاليد التي تشجع على زيادة الاسرة على المستوى الاجتماعي ، فضلا عن تحسن المستوى الصحي والاجتماعي للسكان خلال الفترة 1927 - 1980 ، الذي انعكس بشكل ايجابي على هذه الزيادة .

كان سكان الريف هم الغالبية العظمى في العراق وقد استمرت هذه الحالة حتى السنوات الاولى من عقد الستينيات ولكن حجم سكان المدن في العراق استمر في الارتفاع منذ الاربعينات فقد كانت نسبة سكان المدن من مجموع السكان تمثل 36 % سنة 1947 ثم ارتفعت الى 39 % عام 1957 ووصلت الى 70 % عام 1987 وتركز سكان المدن في المحافظات الرئيسية الكبيرة مثل بغداد والبصرة.

وكان للنمو الاقتصادي الاعلى والتوسع في تقديم الخدمات بالمدن نسبة الى الريف دافع و كعامل جذب الى انتقال السكان والهجرة من الريف الى المدينة ، فضلا عن الدافع الاكثر تأثيرا في هذه الهجرة والمتمثل في الحياة الصعبة التي يواجهها الفلاح العراقي في ظل ظروف سيادة العلاقات الزراعية الاقطاعية خلال الاربعينات والخمسينات والتدهور المستمر في توزيعة الارض الزراعية حتى قيام ثورة 14 تموز 1958 وصدور قوانين الاصلاح الزراعي .

٤- نسبة التعليم والامية :

لقد كانت الامية شائعة بشكل كبير في العراق ولكنها اخذت في انحسار مستمر خلال عقد الستينات من القرن الماضي فقد كانت نسبة الامية تشكل 82 % عام 1957 وانخفضت الى 53 % في سنة 1977 الا ان هذه الجهود تلاشت وعادت هذه النسبة الى الارتفاع بسبب الحروب والكوارث التي مر بها العراق .

Scanned by TapScanner

6//

MEMO

٥- القوى العاملة :

ان حجم السكان النشطين اقتصادياً كان ظهور 1.6 مليون في سنة 1960 وازداد الى 3.1 مليون في سنة 1977 وخلال هذه الفترة كان القطاع الزراعي اكثر المشغلين لليد العاملة العراقية ، فقد كانت نسبة العمالة في القطاع الزراعي 46% من مجموع العمالة الكلية لسنة 1960 ثم انخفضت الى 30% في سنة 1977 .

ان أستثمار القطاع الزراعي على جهة الاسد من العمالة ماهو الا أحد المؤشرات الهامة على (تخلف الاقتصاد العراقي) ، ولكن هذه الحصة آخذة بالانخفاض وهذا تطور طبيعي نتيجة تطور القطاعات الاقتصادية الاخرى وجذبها للعمالة من القطاع الزراعي التقليدي .

واذا كان انكماش حجم العمالة في القطاع الزراعي مستمر فهذا يدل على تطور البلد تدريجياً لكن هذا لم تحدث في العراق لحد الآن ، وذلك كون هذا الانكماش في نسبة العمالة لم يصاحبه تطور في الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية وما يتبعها من توسع في حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي .

ويأتي بعد القطاع الزراعي أهمية في حجم القوى العاملة قطاع الخدمات وقطاع التشييد ، فقد ازدادت حصة قطاع الخدمات من العمالة من 27% الى 31% وقطاع التشييد من 4% الى 10% ، بينما حصة العمالة في قطاع الصناعات التحويلية ارتفع من 6% الى 9% خلال نفس المدة الزمنية من 1960 الى 1977 .

ونلاحظ في هذه الفترة انخفاض معدل مشاركة المرأة في العمل في الصنف الحضرية وارتفاعه نسبياً في المناطق الريفية وهذا دليل على سيادة العادات والتقاليد في الريف وعدم انخراط المرأة وليس دليل على تطور البلد اذا ما قارنا بهذا المؤشر مع تطور الدول من خلال مشاركة المرأة في العمل بشكل فعال ، فنلاحظ ان نسبة مشاركة المرأة في العمل قد وصلت الى 47% لسنة 1977 في الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها احد البلدان الصناعية المتطورة ، بينما معدل مشاركة المرأة في العراق 14.5% واكثر هذه النسبة في القطاع الزراعي .

Scanned by TapScanner